University Center El-Wancharissi
of Tissemsilt - Algeria

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية

مجلة دورية محكّمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

العدد 20 ديسمبر 2017

SSN 2170-0931

شارك في هذا العدد

د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر، أ. عمر غول،

أ. علي قوق، الباحث معقافي الصادق، الطالب ضامن الجيلالي،

أ. بوراس نادية / د. لريد محمد أحمد، د. بوسهوة نذير، مبروك رمضان،

بن ساسي هجيرة، د. العيداني إلياس، كسنة امحمد، عثماني أحمد،

ساجي فاطمة، الباحث دعاس عز الدين، الباحثة بلعيد حياة، دغموم هشام،

قبالي عبد النور، جدار رياض، عمر بن سليمان طالب دكتوراه،

الأستاذ يحياوي عبدالرحمان، د. يسعد عبد الرحمن،

مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد، بن عثمان جهاد/ أ. د. زرواط فاطمة الزهراء،

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي

تيسمسيلت – الجزائر

العدد 20 ديسمبر 2017

ISSN-2170-0931

تاريخ الإيداع 15 أكتوبر 2017 تاريخ التحكيم 15 ديسمبر 2017

المعيار

العدد 20 ديسمبر 2017

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت – الجزائر

ردمك ISSN 2170-0931

البريد الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz (العلوم الاجتماعية)

رئيس المجلة:

أ. د. دحدوح عبد القادر

المدير المسؤول عن النشر:

د. عيساني امحمد

رئيس التحرير:

د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويفي حمزة، د. براضية حكيم، د. طالم صالح، د. عادل رضوان. **من جامعة ابن خلدون تيارت:** أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بوسماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

تاريخ الإيداع 15 أكتوبر 2017 تاريخ التحكيم 15 ديسمبر 2017

شروط النشر وضوابطه

تراعى في المقال الشروط التالية:

1- أن لا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم لمجلة أخرى للنشر (تعاهد ممضى من قبل المعني).

2- كل المقالات تخضع للتحكيم.

3- لا يقل البحث عن عشرة صفحات ولا يتجاوز خمسة عشر صفحة.

4- بالنسبة للغة العربية يكون الخط ب Traditional Arabic في متن المقال بحجم 16 بفارق طبيعي بين السطور0/0 Simple، أما الخط في اللغات الأجنبية الأخرى فيكون بـ Roman Times News بحجم 12 بفارق طبيعي بين السطور 0/0 Simple

5- المصادر والمراجع تكون في آخر المقال، وبطريقة يدوية ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي، حيث يذكر المؤلف، ثم عنوان الكتاب، دار النشر، المدينة، البلد، رقم الطبعة، سنة الطبع. وأخيرا الصفحة.

6- المجلة: المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، الرقم، السنة. وأخيرا الصفحة.

7- كتاب جماعي: المؤلف، "عنوان الفصل"، ضمن (عنوان الكتاب)، منسق الكتاب، الطبعة، المدينة، دار النشر، وأخيرا الصفحة.

8- الأطروحات: المؤلف، (السنة)، عنوان الأطروحة، أطروحة دكتوراه تخصص.....، الجامعة، البلد.

9- يرفق المقال أو الدراسة بملخص باللغة الانجليزية أو الفرنسية، في عشرة أسطر (150 كلمة على الأكثر) مع عشر كلمات مفتاحية

(10 على الأكثر) على أن يعبر عن محتوي المقال المقدم للنشر.

10- كل مقال غير قابل للنشر لن يعاد لصاحبه واللجنة العلمية تعلمه بنتائج تقييمه العلمي وفق التحكيم.

11- يقدم صاحب المقال عنوانا لضمان مراسلته من قبل هيئة تحرير المجلة.

12- يمكن لصاحب المقال المنشور الاطلاع عليه في الموقع الالكتروني للمركز الجامعي .

13- الأعمال المقدمة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

14- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن أراء وأحكام الكاتب.

ترسل المقالات البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

مجلة المعيار

كلمة العدد

بعد دخول مجلة **المعيار** إلى بوابة النشر الإلكترونية ASJP.cerist.dz في عددها التاسع عشر والعشرين، تكون قد حققت خطوة جبارة في الانظمام إلى الفضاء العلمي الجامعي المحكم.

احتوى العددان كعادتها على أبحاث متنوعة، في الآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، فجمع هذا العدد المقالات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بكل ماهو أدبي، إنساني واجتماعي، كمفهوم المثاقفة الجمالية في الحضارات والابداع الشعري القديم بين هاجس الإبداع وسلطة الرقيب، وأزمة الفكر العربي المعاصر، والفلسفة والتاريخ. ليختتم بأبحاث اجتماعية أخرى في النشاطات البدنية والرياضة، الكفاية التدريسية لأستاذ التعليم الثانوي وعلاقتها ببعض المهارات الحياتية (التواصل) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية أثناء حصة التربية البدنية والرياضية. هذا عن العدد التاسع عشر.

في حين جاء العدد العشرون متنوعا بين الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، فكانت مواضيعة الحقوقية والسياسية تتحدث عن الشريعة والقانون، وعن أسعار النفط ودور الميزانيات العامة للدول، والبرصة الجزائرية ودورها في التنمية، وواقع القيادة في المؤسسة وتنمية الموارد البشرية.

المدير المسؤول عن النشر
د. عيساني امحمد

فهرس الموضوعات

د. عيساني امحمد: ..... **ص 04**
- كلمة العدد.

د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر: ..... **ص 07**
- خدمة الزوجة لزوجها ونفقة توفير خادم لها بين الحق والواجب

أ. عمر غول: ..... **ص 22**
- مجلس الدولة وحماية الحقوق والحريات الأساسية في الجزائر

أ. علي قوق: ..... **ص 40**
- الإصلاح الإداري وسياسات التنمية المحلية في ماليزيا

الباحث معقافي الصادق: ..... **ص 61**
- البعد البيئي لسياسة السكن في الجزائر

الطالب ضامن الجيلالي: ..... **ص 83**
- المستوطنات الإسرائيلية في ظلّ قرارات مجلس الأمن الدولي

د. لريد محمد أحمد/ أ. بوراس نادية :..... **ص 91**
- حق الضحية في الوساطة كآلية بديلة عن المتابعة الجزائية.

د. بوسهوة نذير: ..... **ص 105**
- أثر إدارة رأس المال الفكري على منظمات الأعمال

مبروك رمضان: ..... **ص 118**
- أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001 ــ 2015)

بن ساسي هجيرة: ..... **ص 136**
- الفقر في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000/2015-

د. العيداني إلياس : ..... **ص 158**
- بطاقة الأداء المتوازن الـ BSC كمدخل من مداخل تفعيل مفهوم حوكمة المؤسسات

كسنة امحمد، عثماني أحمد: ..... **ص 176**
- تنمية الموارد البشرية استراتيجية فاعلة في تجسيد حوكمة المؤسسات

ساجي فاطمة : ..... **ص 197**
- فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة

الباحث دعاس عز الدين : ..... **ص 214**
- نظام الإدارة المتكامل للجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية –الإطار النظري-

الباحثة بلعيد حياة : ..... **ص 229**
- واقع القيادة والإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية.

دغموم هشام، قبالي عبد النور، جدار رياض : ..... **ص 247**
- واقع ودور البورصة الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول

عمر بن سليمان طالب دكتوراه : ..... ص 268
- الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2007-2016)
الأستاذ يحياوي عبـد الرحمان : ..... ص 288
- المراجعة التسويقية كأداة لتقليل أثر البيئة الخارجية للمؤسسة
د. يسعد عبد الرحمن: ..... ص 306
- دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس St-Luis للفترة 1990 -2015.
مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد : ..... ص 330
- اختلالات التوازن المالي في النظام الرأسمالي
بن عثمان جمعاد/ أ. د. زرواط فاطمة الزهراء : ص352
- إشكالية البيئة والاقتصاد بين التناغم والتنافر

الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2007–2016)

عمر بن سليمان طالب دكتوراه
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر

الملخص:

يعتبر نموذج الإمارات العربية المتحدة للاستثمار السياحي نموذج حضاري، ساعد في جعلها دولة مرشحة للانتماء إلى الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة. إذ انه في إطار الجهود المبذولة في الاستثمار السياحي، يعتبر تطوير قطاع السياحة الحل الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم القطاعات الأخرى. لذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مكانة قطاع السياحة في الإمارات العربية المتحدة، وتحديد طبيعة مناخ الاستثمار السياحي فيها (سواء الدولي، أو المحلي)، والوقوف على مكانتها السياحية الدولية والعربية من خلال المؤشرات المختلفة، خاصة في الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وما بعدها، وذلك نظرا للتداعيات التي ولدتها على مختلف قطاعات الاقتصاد الإماراتي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، السياحة، القطاع السياحي، الأثر الاقتصادي للسياحة.

Abstract:

A model of tourism investment in the United Arab Emirates Is considered as a civilized model, helped make them a candidate state belong to countries with emerging economies . In the framework of the efforts made in investment in tourism, the development of the tourism sector is considered as strategic solution to achieve sustainable development, and support for other sectors. Therefore, this study aims to identify the status of the tourism sector in the United Arab Emirates, and determine the nature of the tourist investment climate in UAE , and stand on UAE tourist status through the various indicators, especially in the period before and after the global financial crisis in 2008, in view of its repercussions to the various sectors of the UAE economy.

Keywords: Tourism Investment, Tourism, Tourism Sector, Tourism Economic Impact.

تمهيد:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد، من خلال التوجه إلى تثمين القطاعات غير النفطية، وخاصة في مجال السياحة. إذ أصبحت هذه الدولة تحتل مكانة عالمية نظرا للتطور الكبير الذي شهده القطاع في فترة زمنية وجيزة، من خلال انتهاج مجموعة من الآليات والسياسات التي ساهمت في تحسين مؤشرات القطاع السياحي، بما يحقق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التداعيات التي

تاريخ الإيداع 15 أكتوبر 2017 تاريخ التحكيم 15 ديسمبر 2017

تخلفها الأزمات الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط، على الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

وهنا يبرز **التساؤل التالي**: إلى أي مدى ساهم الاستثمار السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة في تحسين مؤشرات قطاع السياحة؟

ولتحديد أبعاد التأثير لهذه المتغيرات، سنتبع النقاط التالية:

أولا: أهمية الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة ومقوماته.

ثانيا: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار السياحي في دولة الإمارات.

ثالثا: الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة وأثره على الاقتصاد الوطني.

أولا: أهمية الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة ومقوماته.

أهمية الاستثمار السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يتمتع القطاع السياحي في الهيكل الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة بأولوية قصوى عن القطاعات الأخرى، حيث تعمل الحكومة الاتحادية على تطوير وإدارة ورعاية مبادرات الاستثمار للقطاعين العام والخاص، لإنجاز فعاليات تراثية وثقافية ورياضية وترفيهية عالية المستوى، بما يساهم في زيادة كفاءة وجاذبية الاستثمار في القطاع السياحي.[1]

وتتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي: أبو ظبي (العاصمة)، دبي، الشارقة، هجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة.[2]

وعلى الرغم من تعدد دول الإمارات وتميزها بمقومات سياحية متنوعة ومتعددة، إلا أن اقتصاد الدولة الإماراتية تسودها إمارتي أبو ظبي ودبي، بحيث تشكلان معا ما نسبته 90 بالمائة من الناتج المحلي، و66 بالمائة من عدد السكان. بحيث تتبنى دبي استراتيجية حيوية ترتكز على التنويع الاقتصادي في مجالات رئيسية وهي السياحة والخدمات والتجارة والمال. وكتقييم لهذه الاستراتيجية، فقد نجحت دبي في استقطاب كميات متزايدة من الاستثمار الأجنبي، وأحدثت طفرة عقارية طويلة. أما أبو ظبي، فعلى الرغم من سيطرة النفط على اقتصادها، فقد اتخذت مؤخرا نفس مسار إمارة دبي، من خلال تطوير مشاريع عقارية ضخمة، مع الاهتمام بقطاع السياحة، وبالتركيز على السياحة الثقافية.[3]

أما بالنسبة للإمارات الأخرى (الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين والفجيرة)، فهي كذلك تؤمن بأهمية قطاع السياحة، لذلك فهي بصدد إعداد خطط اقتصادية ترتكز على تقوية البنية التحتية، وتنشيط المجال العقاري والسياحي.[4] وتقوم بالترويج لقطاعات السياحة بها من خلال حملة قوية لجذب مزيد من

السائحين. ومن بين عناصر الجذب: التراث، والعمارة، والمناظر الطبيعية، والترفيه، والرياضة، ومنشآت عقد المؤتمرات والمعارض.[5] وما يؤكد على تباين أهمية قطاع السياحة لدى دول الإمارات في الهيكل الاقتصادي للاتحاد، هو تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2012 المتعلق بمراجعة السياسة التجارية للإمارات المتحدة، حول نسبة مساهمة كل إمارة في الإيرادات السياحية لدولة الإمارات المتحدة، إذ تساهم إمارة دبي بثلثي الإيرادات السياحية في الإمارات العربية المتحدة، ثم تليها إمارة أبو ظبي بنسبة مساهمة تبلغ 16 بالمائة، والشارقة 10 بالمائة، أما الفجيرة و رأس الخيمة فتحصلان على باقي النسبة.[6]

مقومات الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة:

تتمتع الإمارات العربية المتحدة بعدة مقومات، لها دور كبير في تحفيز الاستثمار السياحي بها. إذ تتميز بمركز مزدهر للتجارة بالتجزئة في منطقة الخليج، فضلا عن الحدود الدنيا للقيود والضرائب الجمركية، والتي ساهمت في جعل إمارة دبي أبرز ميناء ومدينة تجارية في المنطقة. بحيث أن مستوى أسعار السلع متدنية، وهو ما ساهم في جذب تجار التجزئة والجملة من مختلف المناطق، مما أدى إلى تحفيز الطلب على الإقامة في الفنادق والشقق الفندقية، وبالتالي ساهم في توفير دفعة قوية للاستثمار السياحي، من خلال انجاز فنادق وشقق فندقية جديدة، لأجل الاستجابة للطلب المتزايد.[7]

وتتمتع الإمارات كذلك بالاستقرار السياسي، وبيئة تشريعية اقتصادية متطورة، وموقع جغرافي متميز، فضلا عن اعتمادها للخدمات الإدارية الالكترونية والذكية، وتخلصها من الأساليب الإدارية الروتينية، الأمر الذي يسهل بدوره ويسرع من الإجراءات على المستثمرين، والتي تدفع المستثمر إلى اتخاذ قرار الإقامة، والاستثمار في الدولة.[8]

كما أصبحت الإمارات وجهة مفضلة لدى السياح، بحيث تحفز الطلب على سياحة التسوق، خاصة مهرجان التسوق في مدينة دبي، خلال شهر مارس من كل سنة. ما أدى بها إلى إزالة القيود المتعلقة بالحصول على التأشيرات السياحية من أجل امتصاص طلب السياح على التأشيرات، وتسهيل الحصول عليها في الموانئ الجوية والبحرية والبرية.[9]

ومن أجل جعل البلد ليصبح وجهة سياحية كبيرة، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة كذلك بإنشاء خطوط جوية، تتمتع بجودة عالية وبتنوع متعدد في الخدمات المقدمة، ومن خلال تنسيق الجهود بين الحكومة ووكالات السفر في الخارج، والذي أدى إلى استقطاب كبيرا للسياح، من اجل قضاء العطل في دولة الإمارات.[10]

كما أن من أهم عوامل تحسين البيئة الاستثمارية في الإمارات العربية المتحدة هي إقامة المناطق الحرة، إذ يبلغ عددها 36 منطقة حرة تختص في مجالات مختلفة. ومن أهم تلك المناطق والتي تتصل بالقطاع السياحي، هي المناطق الحرة الخدمية، التي تختص في الأنشطة الخدمية مثل المالية والاتصالات.[11] وفي هذا السياق مثلا ،توجد أكثر من 450 شركة سياحية في صناعة المعلومات، في مدينة دبي، والتي تعتبر أول مركز كامل للاتصالات وتقنيات المعلومات، والتي تحظى فيها الشركات السياحية العاملة في هذه المدينة بمعاملة خاصة ،وهذا من أجل تحفيز الاستثمار السياحي. بحيث تم اتخاذ القرار المتعلق بإنشاء منطقة تجارة حرة للتجارة الالكترونية والتقنيات في شهر فبراير 2002.[12]

وتستهدف إنشاء المناطق الحرة في الإمارات العربية استقطاب المستثمرين العاملين في عدة مجالات من خلال المزايا التالية:[13]

1- حق ملكية المشروع 100 بالمائة للأجانب.
2- لا قيود على تصاريح العمل.
3- جواز تحويل كامل الأرباح إلى الخارج.
4- الإعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات، بحسب المنطقة الحرة، إذ تصل في بعضها لمدة 50 عاما.
5- الإعفاء من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى امتيازات أخرى، كالإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.
6- توفر مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية، من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة، وجاهزية البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

بالإضافة إلى هذه العوامل، تتميز الإمارات كذلك بـ: [14]

- خيارات إقامة واسعة تلائم مختلف الطلبات والميزانيات.
- التسامح الديني والثقافي: حيث تحتضن الإمارات 200 جنسية من مختلف الخلفيات الدينية والثقافية.
- انخفاض معدل الجريمة، بحيث حققت في 2015 المرتبة السابعة عالميا في البلدان ذات أدنى معدلات الجريمة، والمرتبة الرابعة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء بشكل عام.

إن كل هذه العوامل قد ساهمت بشكل كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في شتى المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، نظرا لتبني حكومة الإمارات رؤية واقعية حول ضرورة تشجيع الاستثمار السياحي الأجنبي، واتخاذ السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك من خلال توفير مختلف الآليات الضرورية.

ثانيا: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار السياحي في دولة الإمارات.

I. على المستوى الاتحادي

كان تنظيم قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة قبل سنة 2008، يتم على مستوى كل إمارة فحسب، لكن بموجب **القانون رقم 6 لسنة 2008** تم تأسيس المجلس الوطني للسياحة والآثار كهيئة تعمل على المستوى الاتحادي.(15) بحيث خولت له الدولة تنظيم إدارات السياحة في جميع إمارات الدولة، بشكل يضمن التنسيق التام والفعال مع باقي الهيئات والدوائر المحلية المعنية بتخطيط وتنمية المشروعات السياحية، وذلك بهدف ضمان الاتفاق والتنفيذ الناجح لاستراتيجية متناسقة ومتماسكة، لتشجيع السياحة وتثمين الآثار في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة. وتتمثل أهم اختصاصات المجلس فيما يلي:(16)

- تنشيط وترويج وتنمية السياحة داخليا وخارجيا.
- الحفاظ على الآثار والتنقيب عنها، واتخاذ التدابير اللازمة لتأشيرها وحمايتها، والمحافظة عليها وتسجيلها، وعرضها في الداخل والخارج.
- تمثيل الدولة خارجيا في كل ما يتعلق بالسياحة والآثار، واقتراح الانضمام إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بشؤون السياحة والآثار.
- التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والجهات العامة والخاصة التي لها أهداف مماثلة لأهداف المجلس، من اجل تطبيق خططه وتنفيذ مشروعاته.

II. على مستوى كل إمارة:

بالرغم من الصلاحيات المخولة إلى المجلس الوطني للسياحة والآثار، إلا أن وضع السياسات والخطط، وإصدار التراخيص السياحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتم على مستوى كل إمارة. لذلك سنخص بالذكر أهم الهيئات في إمارة أبو ظبي وإمارة دبي، نظرا لتشابه اختصاصاتها مع المجالس والدوائر في الإمارات الأخرى، بحيث تتمثل في:

1- دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي: بحيث تقوم بعملية التخطيط والإشراف وتطوير قطاع السياحة في دبي. وتتضمن مهامها أيضا إصدار التراخيص وتصنيف الفنادق والشقق الفندقية وشركات تنظيم البرامج السياحة، ووكلاء السفر، وكافة الخدمات السياحية الأخرى.(17)

وبالرغم من ذلك، فإن **القانون رقم 6 لسنة 2008** ينظم إجراءات التراخيص في قطاع السياحة. بحيث أن هناك أربعة أنواع من الأنشطة السياحية في دبي يتطلب كل منها الحصول على تصريح: وكلاء المبيعات

العامة، ووكيل السفر، وشركة تنظيم البرامج السياحية الخارجية، وشركات تنظيم البرامج السياحية الداخلية[18].

2- مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري: تم تأسيس هذه الهيئة بموجب **القانون رقم 15 لسنة 2013** المتعلق بإنشاء مؤسسة دبي للتسويق السياحي و التجاري ،بحيث تقوم هذه الهيئة الحكومية بتسويق الإمارة سياحيا وتجاريا، بالتنسيق مع الجهات المعنية بنفس المجال، وتتمثل مهامها في:[19]

- تسويق الإمارة في مختلف دول العالم كوجهة مثالية للسياحة والترفيه، ومزاولة الأعمال وإقامة الفعاليات.
- بناء شراكات فاعلة مع الجهات المعنيّة بشؤون السياحة والتجارة في الإمارة.
- بناء علاقات تجارية مع الشركات الدولية والإقليمية والمحلية بغرض زيادة معدلات السفر للإمارة للأغراض السياحية والتجارية.
- التعريف بمكانة الإمارة كمركز تجاري عالمي تتوفر فيه المقومات الأساسية لممارسة الأعمال وإقامة الفعاليات، وجذب السياح ورجال الأعمال إلى الإمارة وتحقيق رغباتهم وتوفير احتياجاتهم.
- التعريف بهوية دبي التي يتم إعدادها واعتمادها بالتنسيق مع الجهات المختصة في الإمارة.
- زيادة كفاءة الإنفاق التسويقي للإمارة عن طريق منهجية متكاملة لتعزيز كفاءة جميع العاملين في قطاع السياحة، وتشجيع الإقامة لفترات أطول، وزيادة الإنفاق السياحي، وزيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة.
- تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص وزيادة الشراكة بينهما لتسويق الإمارة سياحياً وتجاريا.
- تسويق الإمارة لجذب شركات الأعمال الإقليمية والدولية لتتخذ من الإمارة مركزا إقليمياً لها.
- تأسيس الشركات، والاستثمار في المشروعات ذات الصلة بأنشطتها.
- إنشاء مكاتب تمثيل لها وللجهات المعنيّة في دول العالم المختلفة لضمان فتح قنوات الاتصال بينها وبين الأسواق الإقليمية والدولية.
- إنشاء مركز للمعلومات السياحية ليكون بمثابة نقطة الاتصال الأولى لزوّار الإمارة، وتعريفهم بالخدمات المقدمة لهم والفعاليات والعروض والأنشطة السياحية والتجارية فيها.

1- **هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة:** وتعد هيئة السياحة في أبو ظبي مسؤولة عن تطوير صناعة السياحة في أبو ظبي والترويج لها منذ عام 2004. وتتضمن أنشطة الهيئة ما يلي:[20]

- تنظيم ومراقبة صناعة السياحة.

- تحديث البنية التحية وتطوير المنتجات.
- تسويق المقاصد السياحية.
- إصدار التراخيص السياحية، ووضع معايير التصنيف.

وينظم السياحة في أبو ظبي **قانون رقم 13 لسنة 2006** والذي يتطلب من مقدمي الخدمات السياحية الحصول على ترخيص من هيئة السياحة في أبو ظبي من أجل إنشاء أي شركة تعمل بمجال السياحة.

وتقوم هيئة السياحة في أبو ظبي بزيادة أهمية السياحة الترفيهية وتحويل أبو ظبي إلى مركز ثقافي إقليمي. وتركز ثقافة الإمارة على **جزيرة سعديات** (جزيرة السعادة) وهي عبارة عن مشروع ترفيهي وتجاري وسكني أمام ساحل أبو ظبي بتكلفة 99.3 مليار درهم إماراتي. وقامت شركة التطوير والاستثمار السياحي بتنفيذ المشروع، وهي من الشركات الكبرى التي قامت بإنشاء المقاصد السياحية الكبرى في أبو ظبي. بحيث يتضمن المشروع انجاز أول فرع لمتحف **اللوفر** خارج باريس، ومتحف **جوجينهايم**، و**متحف الشيخ زايد الوطني**. ومن المتوقع أن تجتذب الجزيرة 1.5 مليون زائر سنويا عند استكمالها في عام 2018 وسيقطنها حوالي 160 ألف نسمة.[21]

أما في موضوع التنمية المستدامة، تسعى الهيئة كذلك، إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الإمارة. ويشمل ذلك:[22]

- إعداد تقرير الاستدامة السياحية السنوي.
- إطلاق وتفعيل مبادرات السياحة الخضراء والفنادق الخضراء.
- إقامة وتنظيم المعارض والمؤتمرات البيئية.

أما في مجال حملة الدعاية السياحية تقوم كل إمارة بإطلاق حملة الدعاية السياحية الخاصة بها. وقد بدأت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة برفع الوعي في البلاد للترويج للمقاصد السياحية التكميلية في الإمارات المختلفة من خلال حملة "سبع إمارات وجهة واحدة". ويأتي زائرو دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة رئيسة من الدول التقليدية في أوروبا الغربية ودول مجلس التعاون الخليجي بينما يتم استكشاف أسواق جديدة في أمريكا الشمالية، والصين، وشبه القارة الآسيوية. وتهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى توسيع قاعدة السائحين من خلال إنشاء فنادق منخفضة التكلفة ومتوسطة التكلفة إلى جانب الفنادق الفخمة. [23]

ثالثا: الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة وأثره على الاقتصاد الوطني.

I. واقع الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة.

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي وتعدد أشكالها، بحيث تشمل عدة ميادين أهمها: المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية الكبرى، والمدن العالمية، بالإضافة إلى المشروعات الأساسية الداعمة لقطاع السياحة مثل: بناء وتطوير الفنادق والمطاعم والملاهي، والمراكز الاستشفائية، والمراكز الترفيهية والرياضية، والقرى السياحية والبواخر السياحية، بالإضافة إلى الاستثمار في الوسطاء السياحيين كشركات ووكالات السياحة والأسفار وغيرها.(24)

كما يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية تشابكا مع القطاعات الأخرى، فإلي جانب الأنشطة الرئيسية، فإن هناك قطاعات أخرى مرتبطة به مثل قطاع النقل والاتصالات، وقطاع المؤسسات المالية، وقطاع التجارة، والأنشطة الثقافية والصناعات اليدوية، وخدمات النظافة وحماية البيئة.(25)

وفيما يلي أهم المجالات الاستثمارية التي تبنتها الإمارات العربية المتحدة من أجل دعم وتطوير القطاع السياحي:

1- الاستثمار في قطاع النقل: نظرا لارتباط قطاع النقل كجزء من الجهود لخدمة الإمارات العربية المتحدة كمقصد سياحي رئيسي ومركز أعمال عالمي، فقد نجحت إمارة دبي مثلا، في إنشاء العديد من المؤسسات ومشروعات النقل، ومن الأمثلة على ذلك مطار دبي الدولي وطيران الإمارات ومترو دبي. وما يدل على قوة هذا القطاع، فقد احتلت مؤسسة "دبي العالمية" في المرتبة الرابعة عالميا في مجال نقل الركاب والبضائع، وتعتبر شركة طيران الإمارات أكبر ناقل جوي في العالم من حيث العائد للكيلومتر/الراكب. وأصبحت السوق الحرة في مطار دبي من أكبر مراكز التجارة بالتجزئة بين مطارات العالم، حيث بلغت عوائدها 1.27 مليار دولار في عام 2010. وبالإضافة إلى ذلك فان شركة "فلاي دبي" تعتبر أسرع خطوط الطيران نموا على المستوى العالمي.(26)

2- الاستثمار في قطاع الإنشاءات والعقارات: يرتبط كذلك قطاع الإنشاءات والعقارات في دولة الإمارات بقطاع السياحة، نظرا لأنه المحرك الأساسي لمشاريع الإعمار. وكآلية لتقوية هذا القطاع، تم فتح سوق العقارات في دبي للاستثمارات الأجنبية من خلال السماح للأجانب بحق الملكية في عام 2002، وهو ما ساعد على ظهور طفرة في مشاريع الإعمار على الشواطئ والجزر، من خلال تشييد الفنادق، ومراكز التسوق، والوحدات السكنية، والذي بدوره أدى إلى زيادة الاستثمار السياحي. كما شهد إنشاء مباني المكاتب انتعاشا كبيرا مع ارتفاع الطلب بسبب تزايد النشاط الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية.(27)

3- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتطوير الواجهة السياحية: تعتبر مشاريع البنية التحتية من أهم الركائز الأساسية التي تدعم المشروعات الاستثمارية السياحية. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول التي أعطت أولوية قصوى لإنشاء المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والتركيز على جودتها، نظرا لعلاقتها المباشرة الداعمة لنمو الاستثمارات السياحية. إذ أكد التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المتعلق بتمكين التجارة سنة 2012 على جهود دولة الإمارات العربية المتحدة التي أفضت إلى تصدرها المرتبة الأولى إقليميا، والحادية عشر عالميا في جودة بنيتها التحتية، وخاصة في قطاع النقل، إذ تفوقت على العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا وفنلندا، فتحصلت على المرتبة الرابعة عالميا في جودة البنية التحتية لقطاع النقل الجوي، والمرتبة السادسة في بنية الموانئ البحرية، والمرتبة السابعة من حيث توفر شبكة طرق ذات جودة عالية.[28]

ويبين الجدول رقم (01)، أهم سمات تجربة الإمارات في مجال توفير البينية التحتية وتطوير الوجهات السياحية:

الجدول رقم (01): أفضل التطبيقات في مجال تطوير الوجهات السياحية وتوفير البنية الأساسية في الإمارات العربية المتحدة.

عناصر التجربة	السمات
مجالات التميز	▪ توافر مختلف أشكال البنى التحتية، والخدمات الضرورية بصفة منظمة، وفي الأوقات المناسبة، بصورة تدعم نمو الاستثمارات السياحية في مختلف إمارات الدولة. ▪ استثمارات حكومية كبيرة في المرافق الحيوية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والجسور والنقل العام والرعاية الصحية والتعليم والمرافق الترفيهية، ما أسهم في توفير بيئة آمنة تشجع على العيش والعمل والاستثمار. ▪ توجه الحكومة الاتحادية إلى ضخ استثمارات ضخمة، موجهة بالأساس إلى تنمية البنية الأساسية، التي تخدم القطاع السياحي في الإمارات، وعلى الأخص تطوير الطرق والمطارات، وشركات الطيران، وبنية الاتصالات المتطورة.
اسم الآلية المطورة	بنية تحتية فائقة الحداثة وجذابة ومستدامة
أسلوب العمل	▪ تبني خطة إستراتيجية محددة البرامج والمشروعات، فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وفق مبادئ التطوير المستدام، وخدمة الاحتياجات المستقبلية للدولة. ▪ العمل وفق مبدأ مشاركة القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في تطوير وتنمية الوجهات السياحية.

	▪ اعتماد " النماذج الاستثمارية" للاستثمار في مشروعات البنية التحتية التي تراعي الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.
مجالات النشاط	▪ تطوير الأداء المؤسسي المتميز في تنظيم وتخطيط وتشييد وصيانة مشروعات البنية التحتية السياحية. ▪ إيجاد أعلى المعايير والمواصفات العالمية في استثمارات البنى التحتية السياحية. ▪ الاستثمار الأمثل للموارد التقنية والمالية التي تدعم مشروعات البنى التحتية السياحية، وبالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي.
عوامل النجاح	▪ الدعم الحكومي غير المحدود لاستثمارات البنية الأساسية التي تخدم القطاع السياحي. ▪ تقدم الدولة الكثير من التسهيلات والحوافز، لمطوري البنية التحتية من القطاع الخاص، والتي تخدم القطاع السياحي. ▪ السعي الدائم للحكومة الاتحادية إلى توفير متطلبات تحقيق أعلى مستويات الجودة في البنية التحتية، وفقا للمعايير العالمية.
ما يمكن تطبيقه في الدول العربية	خطة إستراتيجية موحدة وفقا لمجموعة من البرامج والمشروعات المحددة، لتطوير البنية التحتية التي تخدم استثمارات القطاع السياحي بصورة مستدامة.

المصدر: مصطفى احمد السيد مكاوي، "**الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية (الأهمية والتحديات ورؤية التطوير)**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 193، 2014، ص ص 39-40.

أما عن أهم السمات التي تتميز بها تجربة الإمارات العربية المتحدة، في مجال معالجة التحديات المتعلقة بتطوير الوجهات السياحية في المناطق الجديدة والنائية، وتوفير البنية الأساسية للمشروعات الاستثمارية، فقد تميزت بما يلي:

– توافر الإرادة السياسية للحكومة الاتحادية، واقتناعها بأهمية تفعيل جميع المقومات الداعمة لنمو مشروعات القطاع السياحي، واستدامتها، إذ حرصت الإمارات المتحدة على تحقيق مبدأ التميز في تنظيم وتخطيط، وتشييد وصيانة مشروعات البنية التحتية على مستوى كل إمارات الاتحاد، بما يساهم في تطور ونمو الاستثمارات في جميع المناطق. وهو ما أسهم في جذب و توطين الاستثمارات السياحية الوطنية،[29] بحيث خصصت الدولة حوالي 230 مليار درهم لإقامة تحسينات جوهرية في البنية التحتية في مختلف إمارات الاتحاد، منها شبكات الطرق والمباني الاتحادية، واستثمارات كبرى في مبادرة الخليفة في إمارات الشارقة، وعجمان، وأم القوين، ورأس الخيمة، والفجيرة.[30]

– صياغة إستراتيجية وطنية متكاملة تتضمن برامج مبتكرة مستحدثة، تستهدف تطوير بنية أساسية قوية وقادرة على تحقيق الدعم لنمو المشروعات الاستثمارية. من خلال ضخ الاستثمارات الحكومية الضخمة في

مرافق البنية التحتية، وهو ما ساهم في انخفاض التكلفة الاستثمارية الكلية للمشاريع السياحية، وأدى إلى جذب وتوطين العديد من الشركات العاملة في قطاعات السياحة والفنادق والمتاحف والتراث.(31)

1- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال: تتميز تجربة الإمارات في مجال التسويق الالكتروني، وتحديدا في مدينة دبي السياحية، بالريادة والتقدم في مجالات تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية. ففي عام 2010، صنفت دبي ضمن أفضل عشر مدن رقمية في العالم. كما جاءت ضمن أفضل 20 مدينة رقمية في العالم، من حيث إتاحة خدمة دفع رسوم الخدمات السياحية الكترونيا. واحتلت المرتبة 11 عالميا في مجال توفير المعلومات الالكترونية.(32)

فإمارة دبي مثلا من خلال دائرة السياحة والتسويق التجاري بها، اعتمدت تقديم مجموعة من الخدمات على موقعها في شبكة الانترنت، من أجل جذب السياح والمستثمرين السياحيين الأجانب. ومن بين هذه الخدمات:(33)

1- **خدمة الصور**: بحيث يمكن للمتصفح الاطلاع الكترونيا على الصور السياحية القديمة والحديثة.

2- **خدمة الكاميرا الحية**: بحيث يمكن من خلالها المشاهدة الآنية لأهم المواقع في مدينة دبي.

3- **خدمة الفيديو**: تتضمن عرضا مباشرا لعالم السياحة والأعمال في دبي.

4- **خدمة الكتيبات الالكترونية**: وهي توفر نسخا الكترونية لمختلف المنشورات الصادرة عن دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي.

5- **خريطة دبي**: ويمكن من خلالها التعرف على الطرق الرئيسية في دبي، إضافة إلى التعريف بالمواقع السياحية والتجارية والصناعية، والمشروعات قيد الإنشاء، ومراكز التسوق، والمدارس والجامعات والفنادق، والشقق الفندقية والمستشفيات.

6- **البطاقة الالكترونية**: بواسطتها يمكن اختيار صورة لدبي وإرسالها لصديق الكترونيا، مما يساهم في الترويج السياحي.

7- **حجوزات الفنادق**: حيث يمكن للزوار القادمين إلى دبي الحجز الكترونيا بالضغط على المنطقة المقدمة للخدمة، والقيام بزيارة افتراضية ثلاثية الأبعاد داخل الفنادق ومرافقها المختلفة.

وتعمل في هذا المجال، أكثر من 450 شركة سياحية في صناعة المعلومات، في مدينة دبي، والتي تعتبر أول مركز كامل للاتصالات وتقنيات المعلومات يقام داخل المنطقة الحرة، التي يعفى فيها الشركات من ضرائب الأرباح. كما تحظى الشركات السياحية العاملة في هذه المدينة بمعاملة خاصة، وهذا من اجل تحفيز الاستثمار السياحي.(34)

وبالإضافة إلى هذه الجوانب، التي تسعى إلى تحفيز الاستثمار السياحي، قامت حكومة دبي باستحداث دبلوم للسياحة الالكترونية بالتعاون مع دائرة السياحة والتسويق التجاري، من اجل تعزيز مفهوم الابتكار والإبداع لدى موظفي الدائرة، وتطوير مهاراتهم في مجال العلاقات العامة والتواصل الاجتماعي، خاصة في مجالات العمل السياحي.[35]

II. القطاع السياحي الإماراتي كداعم للاقتصاد في حالة الأزمات.

رغم الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتبعاتها على السياحة الإماراتية، إلا أن التعافي كان بوتيرة متسارعة، خاصة مع استمرار تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وزيادة توسع قطاعي السياحة والضيافة، وتعافي القطاع العقاري، وخصوصا في سوق المساكن في دبي [36]، وذلك بسبب افتتاح عدد من مشروعات الإسكان ومناطق الجذب السياحي، وزيادة عدد الزوار لدبي من المناطق المختلفة. ففي عام 2011 استقطبت دبي أكثر من 9 ملايين زائر، وبذلك حققت المرتبة السابعة عالميا كأكثر المدن زيارة. وقد حققت نجاحا سريعا للتخلص من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على حركة السياحة لديها،[37] وجاء ذلك على عكس التوقعات التي كانت تشير إلى أن الأزمة سوف تؤثر على نمو قطاع السياحة، إلا أن القطاع استمر في النمو خلال الثلاث سنوات الموالية، نتيجة الزيادة في عدد الزوار ومتوسط طول مدة الإقامة، إضافة إلى مؤشرات السياحة الأخرى، فقد ساهمت في تخطي عوائد السياحة عام 2010 مستوى الذروة (16 مليار درهم) التي وصلت إليه سنة 2008 (15.3 مليار درهم).[38]

أما في 2013 فقد استقبلت فنادق دبي 11 مليون سائح مسجلة ارتفاعا قدره مليون زائر على سنة 2012، ويعتبر هذا مؤشر ايجابي يثبت أن إمارة دبي تمشي بخطى سريعة، وقادرة على تحقيق هدفها المتمثل باستقطاب 20 مليون زائر سنويا مع حلول عام 2020، وهو نفس العام التي تستضيف فيه دبي **معرض اكسبو** .[39] وتعتزم دبي مضاعفة عدد الغرف الفندقية من 68 ألف غرفة متوفرة إلى 120 ألف غرفة، وحرصا على ذلك قامت الإمارة بتشجيع المستثمرين في قطاع الفنادق على إنشاء المزيد منها من فئة الثلاث والأربع نجوم، وأعلنت دائرة السياحة في دبي عن إعفاء المستثمرين من رسوم البلدية المفروضة بواقع 10 بالمائة.[40]

ويبين الجدول رقم (02) الحجم الكلي لتدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة اتجاه الإمارات العربية المتحدة للفترة 2008-2015:

الجدول رقم (02): الحجم الكلي لتدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة اتجاه الإمارات العربية المتحدة للفترة 2008-2015:

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة. (مليار دولار)	14	4.0	5.5	7.7	9.6	10.5	10.1	11

المصدر: 1- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس، التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية: الفرص والتحديات، تموز 2014، ص19.

2- التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارة الاقتصاد الإماراتية(من 2010 إلى 2015).

يلاحظ من خلال الجدول، أن هناك تعافي للاقتصاد الإماراتي من ناحية مستوى الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها من الخارج، بحيث عرفت تصاعد تدريجي، إلا أن المستوى الذي وصلت إليه في مدى 5 سنوات بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وتجاوز أزمة الدين 2009، لم يصل إلى المستوى التي كانت عليه في بدايات سنة 2008. ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو النشاطات الاقتصادية في كل القطاعات، سواء النفطية أو غير النفطية، حيث شهد قطاع الصناعات التحويلية توسعا ملحوظا بفعل الصناعات الثقيلة كالألمونيوم والبتر وكيمياويات.[41]

أما بالنسبة لقطاع السياحة والنقل، فقد قامت شركتين للنقل الجوي في الإمارات بتدعيم مشروعات التطوير بالنسبة للخطوط والطاقات. كما استعاد القطاع العقاري توازنه بفضل عودة المصارف لتوفير القروض للمشروعات العقارية، مما أعاد الحيوية لقطاع الإنشاءات، والذي كان القطاع الأكثر تضررا من الأزمة المالية.[42] والذي انعكس بدوره على النمو الاقتصادي ككل ،بحيث وصل النمو إلى 5.2 بالمائة في عام 2013، وذلك على الرغم من تراجع نمو الإنتاج النفطي، وهو ما يدل على دعم قطاعي السياحة والضيافة، والقطاع العقاري ،في دفع عجلة التنمية، من خلال نمو المشروعات العامة في أبو ظبي، والنمو القوي في قطاعات الخدمات في دبي.[43] إذ تبلغ نسبة مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي للفترة من 2011 إلى 2015 كما هو مبين في الجدول رقم(03):

الجدول رقم(03): مساهمات القطاعات غير النفطية في الإمارات العربية المتحدة في الناتج الحقيقي للفترة 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي	% 67.9	%67.3	%68.4	%68.6	%68.8

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارة الاقتصاد الإماراتية (من 2011 إلى 2015)

من خلال الجدول يتبين أن هناك ارتفاع في نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية المختلفة في الناتج الحقيقي، وهو ما يدل على توجه الإمارات العربية المتحدة نحو تثمين القطاعات الخارجة عن نطاق قطاع المحروقات، نظرا لأهميتها الكبيرة في دعم الاقتصاد، إذ تعمل هذه القطاعات غير النفطية كتحصينات دائمة ضد الأزمات الاقتصادية المختلفة.

III. الأثر الاقتصادي لاستثمارات القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة:

فيما يتعلق بمؤشرات نمو الحركة السياحية في الفترة 2010-2013، والمتعلق برصد الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة والسفر، فقد بلغت الإيرادات السياحية 121.1 مليار درهم إماراتي، بما يمثل 9.7 بالمائة من إجمالي صادرات الدولة في عام 2012.[44]

أما عن نسبة المساهمة المباشرة لاستثمارات القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي قطاع التوظيف، فقد صنفت الإمارات العربية المتحدة وفقا لما هو موضح في الجدول رقم (04):

الجدول رقم (04): الأثر الاقتصادي المباشر لاستثمارات القطاع السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2007-2016

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإسهام المباشر لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)	3.9	3.4	3.6	3.5	3.4	3.5	3.8	4.1	4.9	5.2
الإسهام المباشر للقطاع في التوظيف (%)	4	3.9	3.9	4.8	4.5	4.5	5	5.2	5.4	5.4
الاستثمار السياحي (مليار درهم	15.7	16.8	16.6	18.9	19	20.1	21.5	24	26.1	26.2

بالأسعار الحقيقية)										

المصدر:

world travel and tourism council, travel and tourism économico impact 2017 united arab emirates,london,march 2017, p p3-5.

من خلال الجدول، فقد بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي 5.2 بالمائة، في عام 2016، وهو ما يعادل قيمته 68.5 مليار درهم. ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 3.2 بالمائة ليصل إلى ما يقارب 70.7 مليار درهم في سنة 2017. ومن التوقع كذلك، أن تنمو نسبة المساهمة المباشرة للقطاع، إلى 5.1 بالمائة سنويا لتصل إلى 116.1 مليار درهم (5.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول عام 2027.(45)

ويعكس هذا الارتفاع بشكل أساسي النشاط الاقتصادي الذي تولده مساهمات الفنادق ووكالات السفر، وشركات الطيران، وخدمات نقل الركاب الأخرى، وغيرها. كما يشمل أيضا أنشطة المطاعم والنشاطات الترفيهية المدعومة بصفة مباشرة من السياح.(46)

بحيث بلغ ناتج قطاع المطاعم والفنادق مثلا، 35.6 مليار درهم عام 2015، بعدما كان 9.6 مليار درهم في 2001، وهو ما يعني معدل نمو سنوي قدره 9.8 بالمائة في تلك الفترة. وتطورت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي غير النفطي في الدولة إلى 2.6 بالمائة عام 2015، بعدما كانت 2 بالمائة سنة 2005.(47)

كما أن قطاع السياحة والسفر قد ولد 317،500 فرصة عمل مباشرة في عام 2016 (5.4٪ من إجمالي العمالة)، ومن المتوقع أن ينمو هذا المعدل بنسبة 2.3٪ في عام 2017 ليصل إلى 324500 وظيفة (5.4٪ من إجمالي العمالة). وبحلول عام 2027، ستشكل السياحة والسفر 410 ألف وظيفة مباشرة، أي بزيادة قدرها 2.4٪ سنويا على مدى السنوات العشر القادمة .ويرجع ارتفاع نسبة التوظيف إلى استقطاب العمالة من قبل الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران، مؤسسات النقل، والمطاعم وغيرها.(48)

كما بلغت الاستثمارات الرأسمالية في قطاع السياحة قيمة 26.2 مليار درهم في عام 2016، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة بنسبة 0.2٪ في عام 2017، وترتفع بنسبة 11.0٪ سنويا خلال السنوات العشر القادمة لتصل إلى 74.5 مليار درهم في عام 2027. أي أن حصة السياحة سترتفع من 6.7 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الوطنية في عام 2017، إلى 11.2٪ في عام 2027. (49)

أما عن انخفاض نسبة الاستثمار السياحي في 2009، فقد كشف تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.4 بالمائة،

ويعود ذلك إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على النشاط السياحي والعقاري والمصرفي، خاصة في إمارة دبي.(50)

بعد سنة 2009، شهد حجم استثمارات القطاع السياحي ارتفاعا ملحوظا، و يرجع ذلك إلى فاعلية السياسة العامة السياحية التي انتهجتها الدولة بعد تأسيس المجلس الوطني للسياحة والآثار عام 2008، والذي بدأ عمله فعليا سنة 2009، حيث اعتمد المجلس عدة برامج ومبادرات لإعطاء دفعة قوية لحجم الاستثمارات السياحية، من خلال العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية السياحية، لتصبح بيئة منافسة صالحة، ومواتية لنمو القطاع السياحي واستثماراته، وحاضنة للتعاون بين القطاع العام والخاص.(51)

كما يتبين أن القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة، قد تخطى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، إذ يشير تقارير تنافسية قطاع السياحة والسفر أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 40 في أثناء بدايات ظهور الأزمة سنة 2008، لتنتقل إلى المرتبة 24 عالميا في سنة 2015. ومن بين العوامل التي ساهمت في تعزيز تنافسية القطاع السياحي للإمارات العربية المتحدة مقارنة بالدول الأخرى هو زيادة نسبة الاستثمار السياحي، الذي ترتب عن سهولة ممارسة الأعمال في الدولة. إذ يشير تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017، أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى عربيا، والمرتبة 26 عالميا من حيث سهولة ممارسة الاعمال. وجاء ترتيب الدولة متقدما في العديد من المؤشرات الفرعية والتي تلعب دورا أساسيا في تحسين مناخ الاستثمار السياحي، أهمها ما يلي:(52)

-المرتبة الأولى عالميا من حيث سهولة دفع الضرائب.

-المركز الرابع عالميا في محور سهولة استخراج تراخيص البناء.

-المركز الرابع عالميا في محور سهولة توصيل الكهرباء.

-المركز التاسع عالميا في محور حماية الأقلية من المستثمرين.

-المركز الحادي عشر عالميا في سهولة تسجيل الملكية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن تعدد دول الاتحاد داخل الإمارات العربية المتحدة لا يعتبر عامل ضعف، بل هو عامل قوة نظرا لما تتميز به كل دولة في الاتحاد من مقومات، والتي جعلت من عملية توحيد الجهود على المستوى الاتحادي، مطلب أساسي يتم من خلال إطار إستراتيجية متكاملة ومتناسقة، ويتم فيها مراعاة التنوع السياحي، واحترام توجهات الاستثمار السياحي في كل إمارة في ظل مقوماتها المحلية، ما دامت تهدف في النهاية إلى تقوية وتطوير الدولة الاتحادية سياحيا.

- كما أن إناطة مهمة إدارة القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئات الحكومية المتخصصة سواء على المستوى الاتحادي أو على المستوى المحلي، يعتبر آلية مهمة في تفعيل وجذب الاستثمارات السياحية، من خلال عدة طرق، كالتسويق السياحي للإمارات وإبراز مكانتها وبيئتها الاستثمارية، من اجل جذب شركات الأعمال الدولية والإقليمية لها، وبناء الشراكات مع المؤسسات الرائدة في مجال السياحة.
- الاهتمام الكبير للإمارات العربية المتحدة بالقطاعات الداعمة لقطاع السياحة، واحتلالها المراتب المتقدمة عالميا، ساهم في نمو الاستثمارات السياحية، كالاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية، وفي قطاع النقل، والاستثمار في التكنولوجيات المتطورة، وفي قطاع الإنشاءات والعقارات، كلها عوامل ساعدت في تحسين بيئة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة، وساهمت في جذب المزيد من الاستثمارات نحو القطاع السياحي.
- أن تقوية القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة، من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات السياحية ساهم في التقليل من حدة الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وهو ما يؤكد على أن الاستثمار السياحي يعتبر من أهم الآليات التي تتميز بمرونة عالية اتجاه الأزمات الاقتصادية، إذ يعتبر القطاع السياحي من أهم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها بدل القطاعات النفطية. :

وعليه، من خلال تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال الاستثمار السياحي، يمكن اقتراح التوصيات التالية على دول مثل الجزائر، والتي تسعى إلى تهيئة البيئة الاستثمارية للقطاع السياحي:

- ضرورة إعطاء أولوية للاستثمار في القطاع السياحي بالمقارنة مع المشاريع الاقتصادية الأخرى، نظرا للدور الذي يلعبه القطاع في تحقيق التنمية المستدامة.
- التركيز على الاستثمار في القطاعات الداعمة لقطاع السياحة، كتقوية البنى التحتية الأساسية، كالطرق والمطارات والموانئ وشبكة الاتصالات، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير وتنمية قطاعات النقل المختلفة، وإقامة وتوفير المؤسسات الخدمية المرتبطة بقطاع السياحة.
- تنمية وتثمين المقومات السياحية في المناطق المختلفة، بما يسمح بتحقيق التنمية المتوازنة، وفي بعض الحالات إقامة مدن وقرى جديدة بمواصفات خاصة، إذا كانت ضرورة تثمين المقومات السياحية تستدعي ذلك.
- خلق مناخ ملائم للاستثمار السياحي، من خلال توفير الآليات الضرورية المساعدة على ذلك كالآليات التشريعية والتنظيمية، والتي تحمي المستثمرين في المجال السياحي، مثل صناديق الإقراض والتمويل، والاعتراف بحق الملكية .

- إثارة رغبة المستثمرين الأجانب من اجل الاستثمار المجال السياحي، من خلال توفير الحوافز والمزايا المختلفة، كالحوافز الضريبية، وحق تحويل الأموال إلى الخارج، والإعفاءات الجمركية.

المصادر والمراجع:

(1)- مصطفى احمد السيد مكاوي، "الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية (الاهمية والتحديات و رؤية التطوير)"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 193، 2014، ص62.

(2)- لحمر هيبة،" سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحي-دراسة حالة دبي-"،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2، سبتمبر 2014، ص135.

(3)- مجموعة سامبا المالية، تقرير حول دولة الإمارات العربية المتحدة: اقتصاد مستدام في مواجهة ركود عالمي خطير، الدائرة الاقتصادية، الرياض، المملكة العربية السعودية، فيفري 2009، ص8.

(4) المرجع الانف الذكر، ص8.

(5)- منظمة التجارة العالمية، مراجعة السياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2012، جنيف، ماي 2012، ص139.

(6) المرجع الانف الذكر ص139.

(7) ناجي التوني، "دور وافاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية". المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2001، ص 35.

(8) الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الاقتصاد بالإمارات العربية المتحدة، البوابة الاستثمارية. تاريخ الاطلاع:10-08-2017،الساعة 20:h 22،متاح في

www.economy.gov.ae/english/investment-gate/investor-center/pages/default.aspx

(9)- ناجي التوني، المرجع السابق، ص 36.

(10)- المرجع الانف الذكر، ص36.

(11)- تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب،" التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة (1990-2013)"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07 ، 2016، ص 118.

(12)- عيساني عامر، بوراوي عيسى، "التسويق الالكتروني كآلية لتفعيل وترقية خدمات المؤسسات السياحي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الاول، العدد 18، افريل 2014، ص17.

(13)- تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب، المرجع السابق، ص 118.

(14)- الموقع الالكتروني الرسمي لحكومة الإمارات، الخصائص المميزة في الدولة. تاريخ الاطلاع:10-08-2017،12:h10،متاح في

https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/visiting-and-exploring-the-uae/uae-an-ideal-tourist-destination

(15)- منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص139.

(16)- مصطفى احمد السيد مكاوي، المرجع السابق، ص ص 63-64

(17)- منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص140.

(18)- المرجع الانف الذكر، ص140.

(19)دولة الامارات العربية المتحدة، حكومة دبي، الجريدة الرسمية، العدد 375، الصادرة بتاريخ 29 ربيع الأول 1435 الموافق لـ30 يناير 2014، ص18.

(20)- المرجع الانف الذكر، ص141.

(21)- المرجع الانف الذكر، نفس الصفحة.

(22)- الموقع الالكتروني الرسمي لحكومة الإمارات، دور قطاع السفر والسياحة في الاقتصاد. تاريخ الاطلاع:10-08-2017، 10h 52:متاح في

https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/visiting-and-exploring-the-uae/travel-and-tourism

(23)- منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص141.

(24)- صندوق النقد العربي، التعاون العربي في قطاع السياحة، 2007، ص220

(25)- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، ص73.

(26)- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، اقتصاد دبي 2012،ص58.

(27)- مجموعة سامبا المالية، المرجع السابق، ص13.

(28)- مصطفى احمد السيد مكاوي، المرجع السابق، ص38.

(29)- المرجع الآنف الذكر، ص41

(30)- الموقع الالكتروني الرسمي لحكومة الإمارات، الشركات والأعمال. تاريخ الاطلاع:11-08-2017، 10h 33:،متاح في

https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/why-invest-in-the-uae

(31)- مصطفى احمد السيد مكاوي، المرجع السابق، ص41

(32)- عيساني عامر، بوراوي عيسى، المرجع السابق، ص17.

(33)- بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي، "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة"، مجلة الباحث، عدد 07 ،2010/2009، ص 282.

(34)- عيساني عامر، بوراوي عيسى، المرجع السابق، ص18.

(35)- المرجع الانف الذكر، ص18.

(36)- صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/187 الإمارات العربية المتحدة، واشنطن، يوليو 2014،ص4.

(37)- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، اقتصاد دبي 2012،ص59.

(38)- المرجع الآنف الذكر، ص63.

(39)- لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط، تقرير موجز حول اتجاهات السياحة في المنطقة وتحديد التحديات الرئيسية لعام 2015، الاجتماع التاسع والثلاثون، القاهرة، 14 سبتمبر 2014، ص8.

(40)- لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الاوسط، نفس المرجع، ص9.

(41)- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس: التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية -الفرص والتحديات-، تموز 2014، ص22.

(42)- المرجع الانف الذكر، ص22.

(43)- صندوق النقد الدولي، المرجع السابق،ص5.

(44)- مصطفى احمد السيد مكاوي، المرجع السابق ، ص63

(45)- world travel and tourism council, travel and tourism economic impact 2017 united arab emirates, london, march 2017, p 3.

(46) -Ibid, p 3.

(47)- الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية أغسطس 2016، ص21.

(48) -world travel and tourism council, Op.cit, p3.

(49) -Ibid, p 3

(50)- هاني نوال، "تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 13 ،2013، ص76.

(51)- مصطفى احمد السيد مكاوي، نفس المرجع، ص65

(52)- الموقع الالكتروني الرسمي لحكومة الإمارات، الخصائص المميزة في الدولة. تاريخ الاطلاع:11-08-2017، 20:h 452017، متاح في

https://www.government.ae/ar-AE/information-and- services/business/why-invest-in-the-uae